

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

٢٠١١-٢١ فبراير ٢٠١٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة
الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع
ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق
القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصل الأمين العام بالبيان التالي الذي يجري تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

171213 171213 13-57277X (A)



البيان

المقدمة

ترحب منظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين بالفرصة المتاحة لها للتعبير للدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية عن قلقها الشديد بشأن تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

إن هدف التمكين لا يجد طريقه نحو التحقيق بسبب استثناء أوجه اللامساواة بين الجنسين والإقصاء وعدم التمكين على نطاق عالمي. فالفقر أصبح مترسخا على المستويين الهيكلي والنظامي. إن تفاقم البطالة وانتشار العمالة المتجر بها يقيان التكاليف في أدنى مستوى ويقوضان بذلك المثل الأعلى القاضي بتأمين فرص العمل اللائق للجميع. وبمزيد من التحديد، فإن استمرار هذه العلل الاجتماعية المستشرية، التي أضحت مقبولة داخل المجتمع الدولي، يعري عن الأسباب العميقة للعنف ضد النساء والتي تلقي بمن في برائن الفقر وتضعهن في وضعية هشاشة وتجعلن في أغلب الحالات ضحية للاتجار بالبشر.

الفقر والعمل

يساهم نموذج التنمية غير المستدام القائم على الاستغلال والمنافسة، الذي يعتبر العمل بمثابة سلعة من السلع، في خلق دوامة تنازلية لها تأثير كبير على النساء من مختلف الأعمار، ولاسيما أولئك اللاتي يقطن في المجال القروي، وتجعلن أكثر هشاشة وبالتالي تعرضهن للاتجار بالبشر.

يتشكل الطلب على اليد العاملة المتاجر بها وييسر بفضل نموذج التنمية السائد، الذي يذكي الاستغلال الجنسي والعمالي بهدف تحقيق النمو والربح. كما أنه يتغذى على الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات. فكل فتاة أو امرأة "معدومة" تكون قليلة أو منعدمة القيمة ويمكن أن يصبح من "المشروع" اعتبارها بضاعة وبيعها واغتصابها وتعنيفها لغرض استعبادها في العمل أو استغلالها جنسيا. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تُستخدم كمصدر متجدد للدخل بحيث يمكن بيعها لمرات متوالية إلى أن تصبح سلعة غير مربحة بسبب عجزها أو تقدمها في العمر. وفوق كل ذلك، يجب الاستمرار في حرمانها من التعليم الذي سيسمح بتمكينها ويقود إلى تحررها من سيدها ونخاسها.

إن تجربة منظماتنا مع النساء المتجر بهن، تؤكد أن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحقوقى وأيضا اللامساواة والتمييز الصارخين، تعد كلها عوامل تزيد من أعباء المرأة ومن إحساسها باليأس في إعالة نفسها وإعالة عائلتها، مما يجعل منها بالتالي ضحية

مثالية. وبسبب انعدام الوعي لدى المرأة بحقوقها وبمخاطر الاتجار بالبشر، وضآلة الفرص المتاحة لها بالقرب من مكان إقامتها، تقع هذه الأخيرة ضحية للوعود الكاذبة وآمال العمل والتعليم والثروة. وفي بعض الأحيان، يتم بيعها من قبل عائلتها، فلا تجد المرأة أو الفتاة أمامها إلا خيبة الأمل والتهديد والاستعباد والاعتصاب والعمل المرهون، بالإضافة للاستغلال الجسدي والنفسي. ويتم عزلها عن حياتها السابقة، بعيدا عن معتقداتها الأسرية والثقافية والدينية، ويزج بها في متاهة عالم مظلّم يسوده القسر والعنف.

وفي الوقت الذي تركز فيه النقاشات الدولية بشأن التنمية على موضوع القضاء على الفقر، تواصل الحكومات معالجة الأعراض، بدل البحث في الأسباب العميقة للفقر، وتستمر في تشجيع نموذج التنمية غير المستدام الذي يعطي الأفضلية للربح على حساب الحياة. وكلما اتسعت الفجوة بين الغنى والفقر، وازدادت أوجه عدم المساواة بالنسبة للمرأة، فإن الشعوب سوف لن تعاني من المشاة الاجتماعية والاقتصادية فحسب، ولكن ستصبح حياتهم مهددة هي الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تشير المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان في تقريرها إلى أن المسؤولية غير المتكافئة التي تتحملها المرأة في العمل غير مدفوع الأجر، تمثل حاجزا اجتماعيا واقتصاديا مهما يحول دون اندماجها في سوق العمل. وتشدد على أن النساء لا ينجزن العمل غير المدفوع الأجر فحسب، لكنهن أيضا لا يبرحن الفقر نتيجة ذلك، لأن حجم العمل غير المدفوع الأجر يزداد وتزداد كثافته ومشقته مع الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتتأثر العديد من حقوقهن الإنسانية الأساسية — كالحق في العمل والتعليم والمشاركة — تأثيرا شديدا.

التمكين

في سياق النقاشات المرتبطة بخطة التنمية العالمية والوطنية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، يتعين على الدول الأعضاء التركيز على موضوع استضعاف النساء، والذي يجعلهن عرضة للاتجار بالبشر. ويجب أيضا على الدول أن تعالج الأسباب العميقة للفقر الهيكلي والبطالة وعدم المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك إجراء دراسات دقيقة لآثار العولمة والاقتصاد العالمي والتجارة والزراعة وقرارات السياسة المالية على فرص النساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمكين. وبالتالي فإن الدراسات القائمة على الدليل والتي تقود إلى اتخاذ قرارات فعالة في مجال السياسة تعد من العناصر الأساسية لإنجاح هذه الجهود.

وبالإضافة إلى ما سبق، تعتبر الشراكة بين ضحايا الاتجار بالبشر والجهات التي تقدم الخدمات وتضطلع بإعداد التشريعات من الأمور الحاسمة بالنسبة لتطوير خطة عمل دولية لوقف الاتجار بالبشر. ففي الوقت الحاضر، لم يتم تمكين الأشخاص المتجر بهم بشكل ملائم يؤهلهم لاتخاذ قراراتهم حياتهم ومستقبلهم. فهم يملكون فرصاً ضئيلة للحديث عن تجاربهم، وبيان ما يعنيه التمكين بالنسبة إليهم وأيضاً لتحديد الخدمات التي يحتاجون إليها. ويجب على الدول الأعضاء أن "تعامل" الأشخاص المتجر بهم كشركاء متساوين في عملية التمكين. فعلى سبيل المثال، ينبغي إشراك النساء بشكل فعال في النقاش المعني بالكيفية التي يساهم بها النموذج التنموي الحالي في الرفع من مخاطر تعرضهن للاتجار بالبشر. وسيكون عليهن التعرض للنقط التالية: (أ) جوانب نموذج التنمية السائد التي تسمح بالاتجار بالبشر وتساهم في إطالة أمده؛ (ب) خصائص النموذج الذي سيمنع الاتجار بالبشر؛ (ج) الممارسات الفعالة لتمكين المرأة التي ستقضي على الاتجار بالبشر.

المضي قدماً

لقد تم إحراز بعض التقدم، لكن ما زال يجب فعل المزيد. ومن المبادرات العديدة المتاحة هناك ما يلي:

(أ) على المستوى العالمي، إن المادة التاسعة من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تدعو الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الفقر والتخلف الاقتصادي وانعدام المساواة في الفرص. ولقد صادقت إلى يومه ١٥٤ دولة على بروتوكول الاتجار بالأشخاص. ورغم ضعف القوانين، فإنه من المشجع ملاحظة أن ١٣٤ دولة تتوفر الآن على قوانين تنطبق للاتجار بالأشخاص. فالاتحاد الأوروبي، مثلاً، ركز على محاربة الاتجار بالأشخاص من خلال المعاهدات الأوروبية والقوانين الوطنية، وأقدم مؤخرًا على تمويل إحداث منصب منسق الاتحاد الأوروبي لمحاربة الاتجار بالأشخاص.

(ب) تتمثل إحدى المبادرات الهامة في التعامل مع عنصر الطلب في الاتجار بالبشر فيما قامت به بعض حكومات الدول بعدم تجريم مقدمي خدمات الجنس ومقابل ذلك تجريم مستهلكي خدمات الجنس.

(ج) إن عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان تقدم في الآن نفسه آلية مهمة لزيادة الوعي بالبروتوكول والوقوف على ما قامت به الحكومات في مجال تنفيذ القوانين. وتدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول الأعضاء أيضاً لمكافحة الاتجار بالبشر والفقر وعدم المساواة والتمييز والبطالة.

(د) وعلى أرض الواقع، فإن المنظمات غير الحكومية والائتلافات الدينية، مثل المنظمة رجال الدين الكاثوليك في أستراليا لمكافحة الاتجار بالبشر وشبكة رجال الدين في أوروبا لمكافحة الاتجار بالبشر واستغلالهم، تواصل التصدي للأسباب الهيكلية والنظامية للفقر وأوجه عدم المساواة. وعلى المستوى الوطني، تقوم هذه المجموعات بدور الثقل الموازن لمسألة الطلب من خلال التعليم والضغط في اتجاه تغيير القوانين.

وعلى الرغم من التقدم الحاصل، فإن تنفيذ بروتوكول الاتجار بالبشر اتخذ طابعا عشوائيا نتيجة لغياب الإرادة السياسية. فهناك حاجة ماسة لإيجاد هيئة تنسيق خاصة على المستوى الوطني لها من الموارد المالية والنفوذ السياسي ما يكفي لتطوير سياسة منسجمة لتنفيذ التشريعات ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالبشر بالاقتران مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وفي سياق الرؤيا العالمية للخطة الإنمائية التحويلية لما بعد ٢٠١٥.

وفي الختام، سوف لن يتحقق أي تقدم في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وفي التمكين الاجتماعي والقانوني والاقتصادي للنساء ما لم تتوفر الموارد المالية الكافية. فالأزمات الاقتصادية التي تعصف بالعالم قد قلصت أو جمدت تمويل البرامج الهادفة إلى القضاء على الاتجار بالبشر وتمكين الضحايا وتعزيز الحماية — وهي الأمور التي تتطلب جميعها التزاما طويل الأمد ودعما واستثمارا مستمرين.

التوصيات

ولتحقيق هذه النتائج ينبغي معالجة القضايا التالية:

(أ) العمل

(١) تحديد واعتماد أهداف وغايات محددة لتأمين أجور معيشية، وردم هوة الفوارق في الرواتب بين الجنسين، وتوفير فرص العمل اللائق والقار وتقنين خدمات الرعاية وقطاع العمل غير المهيكّل لفائدة النساء.

(٢) التصدي للطلب على الاتجار بالبشر ولتربح المتاجرين بالبشر وسن قوانين لمعاقبة السادة ومنفذي الجريمة بدلا من الضحية.

(ب) التمكين

(١) إيجاد آليات شاملة تسمح بإشراك الناجين من الاتجار بالبشر كشركاء متساوين في دعم التنمية الاجتماعية والتمكين القانوني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

(٢) توفير الموارد المالية ودعم الشراكات بين ضحايا الاتجار بالبشر والجهات التي تقدم الخدمات وتضطلع بإعداد التشريعات.

(٣) التنفيذ والمراقبة

(٤) بالنسبة للدول التي صادقت على بروتوكول الاتجار بالبشر، تعيين منسق وطني (على غرار منسق الاتحاد الأوروبي المكلف بمكافحة الاتجار بالبشر)، معني باستعراض تنفيذ بروتوكول الاتجار بالبشر، ولاسيما التشريعات الوطنية.

(٥) ممارسة ضغوط من نوع خاص لمعالجة كافة القضايا المتصلة بمنع الاتجار بالبشر وعلاقتها بتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي والقانوني الكامل للنساء.

ومن أجل تحقيق خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مستقرة وقوية، وأيضا لتحقيق أهداف مستقرة ومتينة في مجال التنمية المستدامة، يجب على الدول الأعضاء التصدي للأسباب العميقة لعدم التمكين و الفقر الشامل وعدم المساواة بين الجنسين. ويتوقع استمرار أوجه الظلم الأساسية بسبب غياب الإرادة السياسية وارتفاع الكلفة الاجتماعية — وهو ثمن يفوق ما يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمله.